

تحت رعاية فخامة الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون



القمة

الاقتصادية والمصرفية
الأورو-متوسطة لعام 2026



نحو توازن

اقتصادي ومالي عالمي جديد

القمة الاقتصادية والمصرفية الأورو-متوسطية لعام 2026

الخلفية

وعليه، يسعى إتحاد المصارف العربية الى عقد القمة المصرفية الاقتصادية الأورو-متوسطية 2026، في باريس يومي 4 و 5 يونيو/حزيران، لتشكل منصة حوار استراتيجية تجمع كبار صناع القرار من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القيادات المصرفية والمالية، وصناع السياسات الاقتصادية، والخبراء الدوليين، بهدف مناقشة أبرز التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه المنطقة الأورو-متوسطية في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة. كما تهدف القمة إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الدول العربية والأوروبية، واستكشاف فرص الشراكة الاقتصادية المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم التجارة والاستثمار، وبناء اقتصادات أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية.

أدى التصاعد المستمر للتوترات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام الدولي، إلى ارتفاع مستوى المخاطر الجيوسياسية وانعكس بشكل مباشر على أسواق الطاقة والتجارة الدولية والاستقرار المالي العالمي. وتبرز هذه التطورات في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تباطؤاً نسبياً في معدلات النمو، وارتفاعاً في مستويات التضخم، وتزايداً في الضغوط على المالية العامة في العديد من الدول. كما أن التوترات الجيوسياسية أدت إلى إعادة رسم خريطة التحالفات الاقتصادية وسلاسل الإمداد العالمية، ما يدفع الدول إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية والطاقوية والمالية.

وتحتل منطقة الشرق الأوسط موقعاً محورياً في هذه المعادلة، نظراً لدورها الحيوي في إمدادات الطاقة العالمية، حيث تمر نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز عبر ممرات بحرية استراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، الذي يُعد أحد أهم الشرايين الحيوية لتدفقات الطاقة في العالم. ويؤدي أي اضطراب محتمل في هذا الممر أو في سلاسل الإمداد المرتبطة به إلى انعكاسات فورية على أسعار النفط والغاز، وبالتالي على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العديد من الدول، خصوصاً في أوروبا التي تعتمد بدرجات متفاوتة على واردات الطاقة. كما أن الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، الناتجة عن التوترات الجيوسياسية أو القيود اللوجستية أو ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والتجارة، وإلى تعطل تدفقات السلع الاستراتيجية، وهو ما يشكل تحدياً إضافياً للاقتصادات الأوروبية والعربية على حد سواء.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية والمالية بين الدول الأوروبية والعربية، لا سيما في إطار المنطقة الأورو-متوسطية التي تشكل جسراً اقتصادياً واستراتيجياً بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. فالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين تتميز بدرجة عالية من التشابك في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والتمويل، ما يجعل من التعاون المشترك عاملاً أساسياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز فرص النمو.

أهداف القمة

- الإسهام في النقاش الدولي حول إعادة تشكّل النظام الاقتصادي والمالي العالمي من منظور أورو-متوسطي قائم على الشراكة والتكامل.
- تحليل انعكاسات التحولات الجيو-اقتصادية والرقمية على الاقتصادات الأوروبية والمتوسطية.
- تعزيز التقارب بين الرؤى الأوروبية والمتوسطية في قضايا التمويل والاستثمار والحوكمة.
- توفير منصة رفيعة المستوى لتبادل السياسات والخبرات بين صناع القرار والمؤسسات المالية.
- استشراف آفاق بناء أدوات تعاون اقتصادي ومالي أكثر مرونة وقدرة على الصمود.
- دعم بلورة رؤى مشتركة للنمو المستدام والشامل ضمن فضاء الشراكة الأورو-متوسطية.

القمة الاقتصادية والمصرفية الأورو-متوسطية لعام 2026

المواضيع المطروحة

١. التحولات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على

الاقتصاد الأورو-متوسطي

- تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على الاستقرار الاقتصادي والمالي في المنطقة.
- تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتأثيرها على الأسواق العالمية والاستثمارات الدولية.
- دور التعاون الأورو-متوسطي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي.

٣. سلاسل الإمداد العالمية في ظل الأزمات

الجيوسياسية

- تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة العالمية وسلاسل التوريد.
- اضطرابات النقل البحري وتأثيرها على التجارة بين أوروبا والشرق الأوسط.
- استراتيجيات إعادة هيكلة سلاسل الإمداد وتعزيز مرونتها.

٢. أمن الطاقة العالمي وتداعيات اضطرابات

الإمدادات

- المخاطر التي تهدد تدفقات النفط والغاز عبر الممرات البحرية الاستراتيجية.
- تداعيات أي اضطراب في حركة الطاقة عبر مضيق هرمز على الأسواق العالمية واستراتيجيات تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الطاقة في أوروبا والمنطقة العربية.
- تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز على الاقتصادات العربية والأوروبية.

٤. الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية المالية

في عصر التهديدات الرقمية

- تصاعد التهديدات السيبرانية في ظل التوترات الجيوسياسية واستهداف المؤسسات المالية.
- حماية البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات من الهجمات الإلكترونية.
- مخاطر الأصول المشفرة والتحديات التنظيمية المرتبطة بها وانعكاساتها على الاستقرار المالي.

